رأي القدس

حلّ الميليشيات العراقية

■ تبدو مهمة السيد نوري المالكي رئيس وزراء العراق شبه مستحيلة، خاصة الشق المتعلق منها بحل الميليشيات التابعة للاحزاب والكتل السياسية الرئيسية.

السيد المالكي قال في حديث صحافي لوكالة رويترز امس، انه لا توجد ميليشيا موالية لحزب حكومي ستكون مستثناة من خطته لتفكيك القوات المسلحة غير النظامية.

كلام جميل دون ادنى شك، ولكن التطبيق على الارض هو موضع شكوك. فالميليشيات الرئيسية التي تتواجد حاليا على ارض العراق وتشكل مصدرا للتوتر الطائفي والعراقي، هي تلك التي تخضع للقوى السياسية المشاركة في الائتلاف الحاكم.

بمعنى آخر هناك قوتان رئيسيتان في الجانب الشيعي، هما قوات بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الاسلامية الذي يتزعمه السيد عبد العزيز الحكيم اقوى رجل في الائتلاف الحاكم، وجيش المهدي التابع للسيد مقتدى الصدر، اما في الجانب الكردي فهناك ميليشيا البشمركة الموزعة بين الحزبين الرئيسيين في كردستان العراق، وهما حزب الرئيس جلال الطالباني، وحزب رئيس الاقليم مسعود البارزاني.

حل هذه الميليشيات يتطلب امرين اساسيين، الأول هو الدعم السياسي لهذه الخطوة من قبل شركاء الائتلاف، والقوة القادرة على فرض هذا الحل بالقوة في حال تعذره بالوسائل الاقناعية السلمية.

السيد المالكي لا يملك دعما سياسيا في هذا الخصوص يوفر له الغطاء اللازم، كما انه يمثل حزبا صغيرا في الائتلاف، الامر الذي قد يعرضه للاقالة اذا ما تجاوز خطوطا حمراء. فالرئيس جلال الطالباني قال صراحة ان البشمركة ليست ميليشيا وانما قوات نظامية حافظت وتحافظ على الامن في كردستان، ولذلك يعارض حلها. اما السيدان الحكيم والصدر فلم يصدر عنهما ما يشير الى تأييدهما لهذه الخطوة حتى الآن.

فاذا كان السيد المالكي عجز حتى الآن عن حل عقدة وزارتي الداخلية والدفاع والتوصل الى توافق حول الشخصيتين اللتين ستتوليانهما، فكيف سينجح في الحصول على دعم الكتل السياسية لحل الميليشيات؟

وحتى في حال التوصل الى مثل هذا التوافق، فماذا سيفعل بهذه الميليشيات المنحلة، هل سيدفع بها الى الشارع، مثلما حصل مع الجيش العراقي، الامر الذي قد يجعلها تنخرط في اعمال ضد الحكومة، ام يدمجها في قوات الامن والحرس الوطني؟

المرجح ان يتم دمج هذه الميليشيات في القوات الامنية والحرس الوطني، وهذا يعني تكريس طائفيتها، وحصر تمثيلها في الجهات السياسية التابعة لها، الأمر الذي سيجعلها تنفذ خططها في القتل والترويع بصفة رسمية وبملابس رسمية.

فلم يعد سرا ان معظم عمليات القتل الطائفي التي تمارس حاليا في العراق وتحصد ارواح العشرات يوميا تنفذها هذه الميليشيات، وتحت سمع قوات الأمن والحرس الوطني.

المهمة ليست سهلة، والنوايا الطيبة وحدها لا يمكن ان تحقق الانجازات المطلوبة، والوضع في العراق يزداد سوءا منذ الاعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة بعد مخاض عسير وضغوط امريكية مكثفة، والا لما ارسلت القيادة الامريكية 1500 جندي اضافي من قواتها في الكويت الى بغداد.

سورية: على هامش الاعلانات والبيانات والاعتقالات

د. منذر سليمان *

■ بالإذن من الرئيس سليم الحص الذي أحب وأجلّ، لست مفجوعا على اعتقال ميشيل كيلو وزملائه، ولكنني بالتأكيد حزين على تورطه وتورطهم بما أدى إلى توقيفهم. وأتمنى وأدعو للإفراج الفوري عنهم لأنني أتطلع إلى اليوم الذي يتم فيه إلغاء الاعتقال السياسي من قاموس التداول الرسمي وفي كل الظروف، وتبييض كل السجون العربية وغير العربية من المعتقلين السياسيين كلهم حتى ولو التبس الأمر أحيانا لوجود قوانين حكومية يفترض مراجعتها أو إلغاؤها لأنها فرضت في ظروف طارئة... ولكنها تؤدي إلى عدم التفريق بين حرية الرأي والتعبير التي يتوجب أن تكون مكفولة في دستور كل دولة، وبين حرية التعاطي والتساوق المخفي أو المعلن مع مشاريع تهدد أمن الوطن والمواطن وتستوجب المحاسبة والعقاب.

نعم حزين على ميشيل كيلو وأقرانه لقناعتي بأنه قبل أن يكون ضحية لعسف وتشدد قبضة الأجهزة الأمنية، في ظل غياب أي مناخ للثقة والحوار بين السلطة والمعارضة الوطنية غير المرتبطة أو الراغبة في الاعتماد على الخارج. هو ضحية أوهامه ونفاد صبره واندفاعاته التي تحجب أحيانا معالم الرؤية الوطنية التي تخدم قضية الإصلاح والتغيير الديمقراطي الذي ينشده، فيسهل عليه إطلاق الأحكام المتسرعة والمسبقة حيال بعض القضايا أو الأشخاص، بشكل يسيء إلى الأهداف الوطنية النبيلة التي أشاطره ويشاطره كثيرون السعي إليها، وإن كنت وآخرون لا نتفق مع وسائله أو بعض أطروحاته. فلا فرق كبيرا لدى بين من يرغب في الاستقواء بالخارج الامريكي أو الخارج الأوروبي، فالذي يزعق منددا بالتمويل بالدولار الامريكي ـ عساه يحظى بصك البراءة ـ لا يغفر له قبوله أو استجداؤه للدعم والتمويل باليورو.

وأحد الأمثلة البارزة على التسرع وضيق الأفق وانعدام التوازن، ما ساقه ميشيل كيلو من اتهام غريب يكشف عورات منطقه، عندما انبرى دون مسوغ وبدون مناسبة لشن هجوم على ما وصفهم بقوميي امريكا العرب يتهمهم بالعمالة للمخابرات المركزية الامريكية ـ (والمقصود هنا أعضاء المؤتمر القومي العربي المقيمين في الولايات المتحدة وأنا منهم ـ في سجالهم الهادئ والمنطقي مع بعض أعضاء المؤتمر القومي من الموقعين على إعلان دمشق). ولا حاجة هنا لاستحضار الرسائل المتبادلة، فالمتابعون يذكرون تداولها العلني في حينه، وكيف استقبلت بالاهتمام والترحيب لأنها ساهمت في إضفاء الحيوية على جدال وحوار كان ضروريا وبناء، عمّق الفائدة الفكرية والسياسية وأدى إلى تعديلات وتوضيحات للمواقف والمواقع، وسلّط الأضواء على مسائل جوهرية.

كان ملفتا أن يقحم ميشيل نفسه ومن منبر «القدس العربي» بعد انقضاء 3 شهور على الحوار الذي لم يكن «بريد القوميين العرب في امريكا» موجها إليه أصلا، ولكنه في اتهامه فضح عجزه عن المساجلة الفكرية الجادة والبعيدة عن الاتهامات الشخصية والشتائم تعبيرا عن إفلاس حجته التي طالما كان قادرا على خداع الآخرين بسترها خلف تنميق العبارات الرشيقة في مقالاته المنتشرة كالفطر، والتي يجتر فيها المقولات نفسها مع إعادة التوضيب، مقولات لا يحلم أصحابها بأبعد من «البلاغ رقم 1» ولكن بلغة غير عربية.

وهكذا أضحى ميشيل أسيرا للكوابيس «القومية» القادمة من امريكا يصارع أشباحها المتخيلة له وراء كل نقد موضوعي لاطروحاته أو أطروحات أقرانه في الإعلانات (ربما المدفوعة الأجر) فيوغل في هلوساته.

ويبدو أنه استساغ أن تتوفر له بعض المنابر الإعلامية اللبنانية الموتورة حقدا وعنصرية على شعبه السوري وأمته العربية ليبث الغث والسمين على متن صفحاتها، وما أكثر الغث المسموح به إذا كان يتفق مع الأجندات العنصرية والطائفية المعادية للعرب والعروبة وسورية في لبنان، كل ذلك تحت شعار حرية الرأي والتعبير ومحاربة أنظمة «الاستبداد القومية» وحرية الصحافة التي تتحول إلى حفلة شتيمة وإهانة عنصرية للمقاومة والعروبة وسورية التي صارت هي العدو، حتى أن إسرائيل لم تعد دولة محتلة غاصبة أو إرهابية.

جوهر الأوهام القائمة لدى البعض من السياسيين أو «المثقفين» في لبنان وسورية من المعارضة هو ادعاؤهم بأنهم الوحيدون القادرون على القراءة «الواقعية» للوضع الدولي والأقليمي بعد الاحتلال الامريكي للعراق. فالبعض يجد الرياح مؤاتية لتغيير مواقفه والانسجام مع المشروع الامريكي تحت ستار نشر الديمقراطية. والبعض الآخر ينظر إلى أن النظام في سورية يلهث وراء صفقة مع الإدارة الامريكية وأن هناك فريقين في الإدارة، المتشدد التابع للبنتاغون الذي لا يرغب فيها والمعتدل في الخارجية والاستخبارات الذي يسعى إليها... ولذلك وجدنا أخونا ميشيل يتهمنا (قوميي امريكا العرب حسب تعبيره) بأننا نروّج للصفقة بناء على أوامر المخابرات المركزية.

وطالما أننا في هذا الموضوع، كنت أتمنى لو تسنّى للأخ ميشيل أن يكون حاضرا في مطار دالاس بالقرب من واشنطن مؤخرا لدى عودتي من المؤتمر القومي العربي الأخير في الدار البيضاء، ليرى بأم عينه الاستقبال الحافل الذي لقيته من الأجهزة الأمنية الامريكية حيث لم يكتفوا بتفتيش أمتعتي وأوراقي ورقة ورقة والتحقيق معي حول نشاطي الفكري والإعلامي وحول الأشخاص الذين أتواصل معهم ولمدة ساعتين... في محاولة يائسة لترهيبي أو ربما لإسكات أحد أصوات البريد القومي العربي في امريكا. وللعلم تعرض قبلي زملاء آخرون من أعضاء المؤتمر القومي لنفس التفتيش والاستجواب الأمني في مطاري دالاس وبوسطن. لكن ربما سيتفتق الذهن الذي ابتدع الخرافة الأولى بخرافة جديدة مفادها أن معاملتي في المطار ناتجة عن صراع أجنحة المخابرات الامريكية، وإنني وقوميي امريكا العرب من أتباع وكالة الأمن القومي؟

يبقى جوهر القضية لدى قراءة سيل الإعلانات والبيانات الموسمية تحت عنوان دمشق وبيروت وما بينهما. وبصرف النظر عن النوايا الحسنة لدى بعض المشاركين أو الموقعين، فإنها تضم في صفوفها من ابتغى وسوّق لنفسه دور السمسار، ومن رضي بدور الزمّار. ولكن السمسار، أكان مقاولا بالباطن أو شريكا بالعلن فهو سمسار فاشل يحاول جاهدا الاستفادة من مشروع امريكي للهيمنة مهدد بالفشل أصلا، ويتسوّل لقبض أتعاب سمسرته على أبواب العواصم والسفارات الدولية والعربية، وتحرك البعض بناء على تعليمات السمسار ليصدح بوقا زمّارا في جوقة التحريض والإهانة والشحن الطائفي والعنصري تارة ضد سورية وأخرى ضد الفلسطينيين أو إيران. كما ترتفع أصوات بعض السماسرة وزمّاريها بالتطاول على المقاومة ومؤيديها، عدا من شن الحملات المغرضة في لبنان ضد سورية وبدون مبرر عبر استغلال رخيص لمقتل الرئيس الحريري في محاولة مكشوفة لتوريم عضلات بعض أطراف المعارضة السورية وشخوصها، تذكرنا بكيفية توريم عضلات ما يسمى باللوبي اللبناني في الولايات المتحدة الذي يتقن فن تكريم أسياده من رموز اللوبي الصهيوني داخل الإدارة الامريكية وخارجها.

وسبق لي أن فندت الإدعاءات الفارغة لما يسمى باللوبي اللبناني الذي نما (وعربش) كالطحالب البرية الطفيلية على أذرع اللوبي الصهيوني. وبإمكاني أن أضيف هنا أن عناصر الزواريب الطائفية والعنصرية المعادية للعروبة في لبنان تحاول جاهدة تسويق دور أقليمي مزعوم لها يتجاوز حدود زواريبها ويتركز على سورية.

ويغري السلوك الأرعن لبعض أفراد الزواريب هذه رموز المعارضة السورية المصابة بنفس حمى المعارضة العراقية لاستخدام لبنان قاعدة «طالبانية» (الجمع بين الطالباني والبارزاني) جديدة للانقضاض الامريكي الإسرائيلي على سورية، وكأن الدرس العراقي القاسي ببناء النموذج الديمقراطي المزعوم لم يتعظ منه بعد..

وطالما أننا نذكر الدروس فهناك درس حيوي لا يجوز تجاهله أو تأجيل الاستفادة من تفعيله في الظرف الراهن، وهو ضرورة إيجاد وسيلة للتواصل والحوار الهادئ الجدي والناضج بين كل العقلاء في سورية بمن فيهم من المعارضة السورية الوطنية الداخلية، بعيدا عن التشنج والانفعال والتخوين والاتهامات والإجراءات الأمنية، وبعيدا عن رموز الارتهان والاستقواء بالخارج، بهدف تحقيق انفراج داخلي يخفف الاحتقان ويعزز الثقة بين مختلف الأطراف الوطنية، ويحاصر ويعزل عن الواجهة رموز الاستقواء بالخارج الذين يدللون في بورصة البيع والشراء على مواقفهم ومواقعهم. وأعتقد أن أعضاء المؤتمر القومي في سورية وأقرانهم في نفس التيار والرؤية يشكلون النواة في طرف المعارضة الوطنية للبدء في الحوار الهادئ حول كيفية مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وبالمقابل قد يكون الافراج عن المعتقلين السياسيين ومعهم ميشيل كيلو، خطوة حكيمة باتجاه تحقيق مناخ الانفراج الضروري للحوار المنشود، تتبعه خطوات جريئة أخرى تحقق التعددية السياسية الفعلية والمشاركة في صناعة القرارات المصيرية ومحاربة الترهل والفساد الإداري والمالي، وتوفير مساحة كافية للإعلام الوطني الخاص والغاء القوانين والإجراءات الأمنية المتشددة التي تحد من الحريات المدنية.

* عضو المؤتمر القومي العربي في امريكا

مجلس التعاون: الأمن مرتبط بنمط الحكم

د. سعيد الشهابي *

■ مجلس التعاون لدول الخليج العربية عمره الآن ربع قرن، ولا يبدو في الأفق ما يمكن ان يزعزع وجوده كعنوان فضفاض لعائلات حاكمة في منطقة مضطربة، استطاعت القفز فوق الحواجز والعقبات السياسية والامنية التي اعترضت طريق ذلك التحالف منذ الاعلان الرسمي عن قيامه في 25 ايار (مايو) 1981. كما لا يمكن استشراف مستقبله بوضوح في ظل انعدام الاستقرار السياسي في المنطقة نتيجة السياسات الامريكية التي تسعى لاختلاق أزمات كبيرة في منطقة الخليج، ورفض حكومات دول المجلس الاقدام على اصلاحات جذرية لانظمة حكمها. دول المجلس اليوم محكومة بالجيل الثاني من القادة، بعد رحيل خمسة من بين المؤسسين الستة من الحكام، اما بالوفاة او بالازاحة. واذا كان الحكام القدماء قد رفضوا الاصلاح لاسباب تتعلق بعقلياتهم واوضاع المنطقة المتوترة، فان الحكام الحاليين ليسوا اكثر حماسا لذلك الاصلاح، ولم يبد من أغلبهم حتى الآن ما يشير الى عزمهم على احداث تغييرات حقيقية تطور اوضاع شعوبهم باتجاه شيء من الممارسة الديمقراطية. وفي الوقت نفسه يجب الاعتراف ايضا بعدم وجود زخم شعبي للمطالبة بالاصلاح الا في بعض هذه الدول مثل البحرين التي لم يتوقف غليان اوضاعها منذ عشرات السنين. وثمة عاملان اساسيان ساهما، وما يزالان، في حماية العائلات الحاكمة بدول مجلس التعاون من المطالبة بتغييرات جوهرية. اولهما الوفرة المالية التي توفرها الايرادات النفطية الهائلة، وثانيتهما، الدعم الانكلو ـ أمريكي السياسي والامني والعسكري لهذه العائلات.

مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه كان مشروعا لمواجهة التحديات الامنية من مصدرين اساسيين: داخلي وخارجي، وهما عاملان متداخلان. ولم يكن في الاساس مشروع اتحادي شامل. بمعنى ان تأسيس المجلس لم يكن منطلقا على اساس الرغبة في توحيد انظمة الخليج ضمن منظومة اتحادية على غرار التجمعات الاقليمية الفاعلة كالاتحاد الاوروبي، بل كان مشروعا امنيا بالدرجة الاولى. ولذلك يمكن الاتفاق او الاختلاف حول تقييم ادائه في المجالات الاخرى، الاقتصادية والسياسية. فالذين أسسوه كانوا يسعون لحماية انظمة حكمهم بالدرجة الاولى، ولم يكونوا يبحثون عن آليات لتطوير اداء حكوماتهم وتكامل سياساتهم الاقتصادية والسياسية. كان الامن هو العنوان الاول لانشاء المجلس، انطلاقا من غريزة حب البقاء لدى العائلات الحاكمة. ولذلك فان محاولات محاكمة اداء دور المجلس في المجالات الاخرى يعتبر سعيا للقفز على تقييم ادائه في المجال الامني المرتبط بالحكم العائلي التوارثي. فمجلس التعاون أسس من أجل حماية تلك العائلات ولم تكن مصالح شعوب تلك الدول ماثلة في اذهان الذين خططوا للتأسيس او دفعوا مشاريعه الى حيز التنفيذ. ومن الطبيعي ان تتوسع الآفاق الاخرى المحيطة باية تشكيلة، فيتم البحث في سبل توسيع التعاون في القضايا الاقتصادية والتكامل الاجتماعي، كعناوين ثانوية للبعد الامني، وليس بموازاته. ولذلك يخطئ من يسعى لاثبات نجاح المجلس او فشله في تحقيق ما لم يكن من ضمن اولوياته في طور التأسيس، ويقتضي المنطق تقييم اداء مجلس التعاون الخليجي في الجوانب الامنية ذات العلاقة بأمن العائلات الحاكمة، وهو الأمر الاصعب لانه سيكون محل خلاف كبير بين المحللين الذين يسعون لقراءة الاجراءات الداخلية والخارجية لتلك العائلات، ومدى عمق العمل المشترك في هذه الجوانب.

تأسس مجلس التعاون الخليجي في ذروة الحرب العراقية الايرانية لحماية دول الخليج من انعكاسات الصراع بين اكبر بلدين في المنطقة، ايران والعراق، ومن انعكاسات الثورة الاسلامية الايرانية على اوضاع المنطقة. كانت الثورة الاسلامية في ايران زلزالا كبيرا في المنطقة، اذ تبين ان اقوى نظام عائلي في منطقة الخليج لم يستطع الصمود امام الارادة الجماهيرية التي نجحت في اجتثاث الحكم البهلوي الذي يتفاخر رموزه بان عمره يصل الى 2500 سنة.

كانت تلك رسالة واضحة للحكومات العائلية بانها ليست بمنأى عن قوانين التغيير في المجتمعات والامم وان بقاءها ليس حتميا ما لم تكن واعية بشكل مستمر لدواعي التمرد ضدها والرفض لها من شعوبها. تحرك حكام دول الخليج على وجه السرعة للاتفاق على منظومة امنية مدعومة من الولايات المتحدة وبريطانيا، لبناء جدار سياسي يحول تلك الانظمة من حكومات ضعيفة غير قادرة على مواجهة التحديات، فيما لو عصفت، بمفردها. ومهما قيل عن ذلك، فقد كان خطوة تاريخية جريئة خصوصا من انظمة حكم لم تعرف سابقا بالتفاهم والوئام في ما بينها. وكانت تختلف على بضعة امتار حدودية وتحول ذلك الاختلاف الى أزمة متواصلة تستعصي على الحل. وقد ساهم تشكيل المجلس في التخفيف من هذه الظاهرة، ولكنه لم يلغها تماما، وما تزال الخلافات الحدودية تطل برأسها بين الحين والآخر. ففي العام 1986 تصاعد الخلاف بين قطر والبحرين في اثر حادثة فشت الديبل وألقى بظلاله على قمم المجلس اللاحقة، ولم يتم التوصل الى حل شبه نهائي الا بعد رفع القضية الحدودية الى محكمة العدل الدولية التي اصدرت حكمها بشأنها قبل خمسة اعوام. وفي العام 1992 توترت العلاقات القطرية ـ السعودية في اثر احتلال القوات السعودية مخفر «الخفوس» القطري، وكان ذلك بداية لصراع داخلي بين الدوحة والرياض لم ينته حتى الآن. وما تزال الخلافات الحدودية حول الحدود بين السعودية وعمان والامارات عند منطقة «البريمي» تستعصي على الحل النهائي برغم ما يقال بين الحين والآخر عن الاتفاق بشأنها ووصف التوترات بانها «سحابة صيف». فعندما دشنت السعودية في 1999 حقل الشيبة النفطي الذي يقع شرقي الربع الخالي ويحتوي على 14 مليار برميل من النفط و26 مليون متر مكعب من الغاز، تغيبت الامارات عن ذلك الحفل احتجاجا على ذلك، لانها تطالب بالمناصفة مع السعودية في ذلك الحقل.

كان موقف المجلس خلال الحرب العراقية ـ الايرانية داعما بشكل واضح للجانب العراقي، اقتصاديا وسياسيا، الامر الذي أبقى العلاقات مع ايران متوترة طوال تلك الفترة. وفي منتصف حياته واجه المجلس اكبر تحد له متمثلا في الاجتياح العراقي للكويت، وهو تحد يفوق في آثاره التحدي الايراني، لانه ادى الى اسقاط العائلة الحاكمة في الكويت في غضون اقل من 24 ساعة، والسيطرة الكاملة على ذلك البلد. في تلك الازمة لم يكن اداء مجلس التعاون الخليجي فاعلا، فلم تطلق رصاصة واحدة من جانب قوات «درع الجزيرة» التي تم تشكيلها لتكون ذراعا عسكريا للمجلس، والتي كانت قاعدتها الاساسية في منطقة «حفر الباطن» السعودية لا تبعد سوى اقل من 100 كيلومتر عن الحدود الكويتية، بل استعان بالخارج لشن اكبر حرب تكنولوجية في العصر الحديث لاخراج القوات العراقية من الكويت.

وكانت الحرب بداية لمحنة العراق المستمرة حتى الآن. وليس مستبعدا استمرار حالة الاحتقان بين العراق ودول مجلس التعاون لسببين اساسيين: اولهما معاناة العراقيين خلال سنوات الحصار بسبب ما يعتبرونه سياسات مجلس التعاون في السنوات العشرين السابقة خلال الحرب العراقية ـ الايرانية وحرب الكويت وسنوات الحصار اللاحقة، وثانيها: اعتقاد العراقيين بوجود دعم قوي للمجموعات التي يعتبرونها «متطرفة» او «تكفيرية»، واستمرار سقوط الضحايا من بينهم بسبب ذلك. وبالتالي فان أزمة خفية مستقبلية تعتمل في الخفاء مجددا بين العراق ومجلس التعاون، وهو امر يتطلب اهتماما جديا من قبل الطرفين لمنع انفجاره لاحقا. يضاف الى ذلك ان ازمة الملف النووي الايراني اصبحت تحاصر مجلس التعاون الخليجي وتضغط عليه بشكل كبير. فالامريكيون والبريطانيون يضغطون على دول المجلس للوقوف بجانبهم سياسيا في الوقت الحاضر وعسكريا فيما لو اقتضى الامر لاحقا، ولذلك بدا موقف المجلس متأرجحا في الفترة الاخيرة بين المطالبة باخلاء المنطقة من اسلحة الدمار الشامل، والسعي لعدم ازعاج ايران لمنع توتير العلاقات معها. وفي هذا الجانب مطلوب من مجلس التعاون، من اجل مصلحة حكوماته على المدى البعيد، عدم الانجرار الى المشروع الانكلو ـ امريكي ازاء ايران.

الملاحظ في ضوء هاتين القضيتين (العلاقات مع العراق والمشروع النووي الايراني) ان مجلس التعاون ليس لديه سياسة واحدة، بل ان دوله تتحرك بانفراد. ومن مصاديق ذلك ان المجلس تأسس لكي يكون كيانا جماعيا، ولكن الجماعية ما تزال حلما، فلم تستطع دول المجلس توقيع اتفاقية حرة واحدة مع الولايات المتحدة كما فعل الاتحاد الاوروبي. بل اصبحت كل حكومة تتحرك في هذه المسألة على انفراد. وكان توقيع الاتفاقية بين البحرين والولايات المتحدة الامريكية قد ادى الى توتر في العلاقات بين المنامة والرياض، لان العائلة الحاكمة في البحرين، بسبب اوضاعها الداخلية المضطربة، عمدت لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة بدون التشاور مع بقية الدول. ثم دعمت واشنطن عضوية السعودية في منظمة التجارة العالمية، فيما تسعى بقية دول الخليج، كل على حدة، للتفاوض من اجل ذلك. كما ان سياسات دول المجلس ازاء العراق وايران ليست موحدة، بل لكل دولة علاقاتها وتصوراتها، وتبدو سلطنة عمان الأكثر هدوءا في تلك العلاقات، والأقدر على ادارة ذلك الملف، والابقاء على مستوى معقول من التواصل مع تلك الاطراف. واذا كانت دول المجلس قد توصلت الى قدر من الاتفاق حول الاستراتيجية الامنية الموحدة، فان تباين ادائها الداخلي في ما يتعلق بالاصلاحات السياسية والتمثيل الشعبي، ما يزال مصدرا للاختلاف ليس في الاداء فحسب، بل في ما يتوقع من نتائج. فاذا كانت متاعب الكويت على الصعيد الداخلي محصورة بقضايا اجرائية محدودة، مثل تقسيم الدوائر الانتخابية والصراع البدوي ـ الحضري، فان البحرين تعاني من مشكلة اخطر من اي بلد خليجي آخر، لانها تتعلق بالشرعية، خصوصا بعد توقيع اكبر عريضة شعبية تطالب الامم المتحدة بالتدخل لحسم طبيعة العلاقة بين العائلة الحاكمة وشعب البحرين، وهو امر لم يحدث في اي دولة اخرى. اما السعودية فهي تعيش على مرجل من نار، يخشى الجميع من انفجاره ما لم يتم اطفاء تلك النار بتحديث النظام السياسي بشكل يعيد التوازن داخل المجتمع السعودي المنقسم على نفسه لاسباب ايديولوجية وجغرا ـ سياسية.

ان من الصعب تقييم اداء مجلس التعاون الخليجي في الجوانب الاخرى، خصوصا في المجال الاقتصادي، برغم الدعايات الاعلامية التي لا حدود لها في الاطراء والمبالغة في توصيف الانجازات. فبالاضافة لعدم قدرة المجلس على التفاوض بشكل موحد مع الولايات المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، فقد توسعت دائرة التنافس بين دوله على اجتذاب الاستثمارات في المجالات نفسها، فليس هناك تنويع او تخصص في ذلك. فالاطراف المستهدفة للاستثمار واحدة، وتتنافس دول مثل الامارات والبحرين على اجتذابها بدلا من توسيع دائرة المستثمرين واوجه الاستثمار. كما يلاحظ التسابق على بناء الجزر الاصطناعية بين دبي والبحرين وقطر، بدون دراسة تأثير ذلك على البيئة، خصوصا الدمار الذي يحدثه في البيئة البحرية بسبب تدمير الشعب المرجانية وقاع البحر، واثر عمليات الدفن على المخزون الجوفي للمياه. كما ان عمليات التوسع التجاري والصناعي والزراعي قد ادت الى تلوث بحري وجوي وارضي ادى الى انتشار امراض السرطان بمعدلات غير مسبوقة وغير معروفة في الدول الاخرى. وحتى الآن لم يستطع مجلس التعاون الخليجي انشاء هيئة لدراسة التدمير البيئي وطرق الحد منه واحتواء آثاره. وتزداد مشكلة التلوث البيئي حدة بانتشار الاشعاعات النووية، من مصادر عديدة: من السفن الامريكية ذات الوقود النووي التي تمخر مياه الخليج بدون توقف، والطائرات ذات الوقود النووي التي بدأت تزور مطارات الخليج، وما يتردد من أنباء عن دفن نفايات نووية في قاع الخليج. ان من الحري بمجلس التعاون ان يحتذي بما فعلته حكومة نيوزيلاندا قبل عشرين عاما عندما منعت اية باخرة نووية من الرسو في موانئها، بينما لم تعترض دول المجلس على دخول الباخرات النووية الامريكية من زيارة موانئها، وآخرها حاملة الطائرة «يو اس اس رونالد ريغان» التي مخرت مياه الخليج في شهر شباط (فبراير) الماضي.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

انتفاضة افغانستان؟

محمد كريشان

■ ها هي معركة «كسب العقول والقلوب» في أفغانستان تترنح بعد أن سقطت في العراق، فكما هو حاصل في بلاد الرافدين ـ مع كل الفروق المعروفة طبعا ـ لا يكفي أن يقول الأمريكيون بافتخار أنه مع نهاية 2005 أصبحت أفغانستان نظاما ديمقراطيا برئيس وبرلمان منتخبين مع مشاركة 43% من الأفغان في التصويت، كما لا يكفي أن تعلن وزارة الخارجية الأمريكية أن اجمالي المساعدات التي قدمتها واشنطن لأفغانستان في مجالي الأمن واعادة الاعمار بلغت أكثر من 10 مليارات دولار من عام 2001 الى 2006، اذ أن هناك شيئا آخر لا يقدره أو لا يفهمه هؤلاء كثيرا لخصه أحد الجرحى في مواجهات الاثنين بين القوات الأمريكية والمواطنين الأفغان في شوارع كابول حين قال لوسائل الاعلام وهو يرقد للعلاج «لقد بيعت بلادنا»!

هذا هو مربط الفرس، شعور قطاعات واسعة من الناس بأن بلادهم باتت ملحقة بقوات أجنبية تحدد لها كل تفاصيل سيرها يجعل من المستحيل تقريبا أن تستقر الأوضاع بغض النظر عن وجود أو غياب أطراف لها مصلحة في توتير الأوضاع وترى نفسها مكلفة بمهمة وطنية أو دينية لدحر هذه القوات. انه ذلك الشعور الوطني الفطري في حده الأدنى، شعور الكرامة الوطنية والرغبة في تقرير المصير الذي دفعت شعوب كثيرة شلالات من الدم للظفر به. ولهذا فان ما أعلنه ناطق باسم القوات الدولية في أفغانستان، البالغ عددها 40 ألف جندي من تعهد بالتحقيق في المواجهات التي أعقبت حادث السير بين شاحنة عسكرية ومجموعة سيارات مدنية راح ضحيته عدد من الأفغان في كابول وكذلك بدفع تعويضات ليس كفيلا بتضميد جرح غائر كشفته هذه الأحداث.

وعندما يضاف هذا الاحساس العام الى خيبة أمل قطاعات واسعة ممن طمعوا في رخاء اجتماعي واقتصادي برحيل نظام طالبان المنغلق تزداد الصورة قتامة، فمثلما قال بعض العراقيين بأن الناس لم تكسب من وراء سقوط نظام صدام حسين سوى الدش والموبايل (أطباق التلفزيونات الفضائية والهاتف النقال) يبدو أن الأفغان لم يظفروا بدورهم من سقوط نظام الملا عمر سوى بمحلات تصفيف الشعر النسائية وبعض دور السينما ومحلات بيع الأشرطة الموسيقية. بالطبع هذا لا يعني بالمرة بأن ما كان سائدا هو الممتاز بل ان ما علق من آمال هو السراب بعينه حتى وان تغنى بعضهم بأن أي عملية انتقال من ديكتاتورية دموية الى ديمقراطية تحتاج تضحيات وفسحة من الوقت ليست بالقصيرة، وهو كلام صحيح لكنه يحتاج الى جملة اضافية واحدة أساسية: بعيدا عن الاحتلال والارتهان للأجنبي.

ما جرى في أفغانستان هذه الأيام قد لا يكون، كما يرى مراقبون كثر، تلك الشرارة التي ستشعل الأوضاع في أفغانستان في انتفاضة شعبية واسعة على الطريقة الفلسطينية ولكنه بالتأكيد تحذير بالغ الدلالة للمجتمع الدولي الذي استقر في خلده ربما أن مسار الأمن والرخاء في أفغانستان يسير بكل سلاسة وثبات خاصة عندما نعلم بأن مناطق كثيرة خارج العاصمة لا سيطرة لحكومة الرئيس حامد كرزاي عليها خاصة في الجنوب والجنوب الشرقي تحديدا المتاخم للحدود الباكستانية حيث عادت هناك حركة طالبان للعمل بقوة مع ظهور اعلامي لافت وطبيعة جديدة للعمليات هي أشبه بـ«النموذج العراقي» من عمليات انتحارية وسيارات مفخخة وعبوات ناسفة على جنبات الطرق. يضاف الى هذا كله ما أعلنه الرئيس السابق برهان الدين رباني قبل شهرين من ضرورة استنفار المجاهدين الأفغان السابقين لمعارك مقبلة قريبة وما فجره قلب الدين حكمتيار من قنبلة استعداده للعمل تحت امرة زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

ما حدث في أفغانستان نذر مواجهة مقبلة، اذا ما تأكدت مع استمرار الوضع العراقي المتفجر فان أياما حالكة طويلة تنتظر واشنطن وحلفاءها.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364